أهداف ووسائل القيادة السياسية لتحقيق الأمن المجتمعي في تركيا بعد عام ٢٠٠٢ (أردوغان أنموذجاً)

الباحث مصطفى حسن عواد **أ .م. د. فراس عبد الكريم البياتي**
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين
mustafaaltae@gmail.com dr.firas@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٣/١/١٥ تاريخ القبول : ٢٠٢٣/٣/١٢ تاريخ النشر : ٢٠٢٣/٧/٣٠

- **الملخص:**

لا شك ان للقيادة السياسية التركية بقيادة الرئيس رجب طيب اردوغان دوراً كبيراً في عملية تحقيق الامن المجتمعي للشعب التركي، عبر إصلاحات عدة من ابرزها توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية مقارنةً بباقي السلطات التشريعية والتنفيذية، ما يتيح للرئيس القدرة على رسم سياسات وتحقيق اهداف دون تدخل باقي السلطات في عمله، اذ سعى اردوغان الى بناء نظام اقتصادي جديد على انقاض نظام متهالك انخره الفساد، ساعد النظام الجديد على تطور كبير في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما قام اردوغان ببناء نظام اجتماعي اعتبره من اهم مقومات بناء الدولة

- **الكلمات المفتاحية:**

(اهداف، وسائل، قيادة، أمن، تركيا، أردوغان)

The Goals and Means of the Political Leadership to Achieve Social Security in Turkey after ٢٠٠٢ (Erdogan as a Model)

Firas Abdel Karim Al-Bayati **Mustafa Hassan Awad**

- **Abstract:**

There is no doubt that the Turkish political leadership, led by President Recep Tayyip Erdogan, has a major role in the process of achieving social security for the Turkish people, through several reforms, the most prominent of which is the expansion of the powers of the President of the Republic compared to the rest of the legislative and executive authorities, which gives the president the ability to draw up policies and achieve goals without the interference of the rest of the

authorities in the matter. His work, as Erdogan sought to build a new economic system on the ruins of a dilapidated system ravaged by corruption, the new system helped a great development in various political, economic, and social levels, and Erdogan also built a social system that he considered one of the most important elements of state building

- **Key words:**

  (Goals, Means, Leadership, Security, Turkey, Erdogan)

- **المقدمة:**

برزت للقيادة السياسية التركية بعد عام ٢٠٠٢ اهداف ووسائل عديدة ومتنوعة بغية تحقيق الامن المجتمعي، وتنقسم الى اهداف قريبة واهداف بعيدة المدى، وتختلف هذه الأهداف بنوعها فقد تكون اهداف قومية، اقتصادية، امنية، استراتيجية او عسكرية وما الى ذلك من الأهداف التي تكون أساس من اساسات متطلبات قيام الدولة

- **اهمية البحث:**

تكمن اهمية البحث من ان القيادة السياسية التركية والمتمثة بالرئيس رجب طيب اردوغان، قد عملت بكل الوسائل الممكنة لتحقيق اهداف استراتيجية قريبة وبعيدة المدى، وبمختلف المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، حيث انعكس كل ذلك في تحقيق الامن المجتمعي للمواطن التركي.

- **مشكلة البحث:**

تدور إشكالية الدراسة حول مدى وقدرة القيادة السياسية بالتأثير على الامن المجتمعي، من خلال تطوير عمل المؤسسات السياسية بشكل عام، وكذلك فيما يخص تركيا فأن للرئيس رجب طيب ادروغان دور كبير في إرساء الامن المجتمعي للشعب التركي، وذلك من خلال تطوير عمل المؤسسات التركية بشكل خاص، اذ تثير الإشكالية تساؤلات عدة:

١. ماهو اثر القيادة السياسية التركية بالمستوى السياسي.
٢. ماهو اثر القيادة السياسية التركية بالمستوى العسكري.
٣. ماهو اثر القيادة السياسية التركية بالمستوى الاقتصادي.

٤. ماهو اثر القيادة السياسية التركية بالمستوى الاجتماعي.

- **فرضية البحث:**

تنطلق فرضية البحث من ان القيادة السياسية التركية عملت على تحقيق الامن المجتمعي للشعب التركي، من خلال عدة مستويات كان اهمها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت جاهدة على تطوير هذه القطاعات بوقت قياسي.

- **الاطار المنهجي للبحث:**

يعتمد البحث في منهجه العلمي على المنهج التحليلي لتحليل حالة القيادة السياسية التركية وسعيها لتحقيق الامن المجتمعي والعلاقة بينهما، وفق مبادئ عمل حقيقية قادرة على ادارة التنوع بينهما.

- **تقسيمات الدراسة:**

انقسم البحث الى مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة بمبحثين اساسيين، يتضمن المبحث الاول وسائل واهداف القيادة السياسية لتحقيق الامن المجتمعي على المستوى السياسي والامني، كما يتضمن المبحث الثاني وسائل واهداف القيادة السياسية لتحقيق الامن المجتمعي على الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الاول: وسائل واهداف القيادة السياسية لتحقيق الامن المجتمعي على المستوى السياسي والامني

يعد المستويين السياسي والعسكري من ابرز بل واهم المستويات لأي قيادة سياسية تريد ان تفرض ارادتها على الواقع المحيط بها، لتقوم بأتخاذ الإجراءات والسياقات اللازمة لاتمام عملها، وذلك من خلال تحقيق الأهداف المراد الوصول اليها، سينقسم هذا المبحث الى مطلبين أساسيين وكالتالي:

المطلب الاول: اهداف ووسائل القيادة السياسية التركية لتحقيق الامن المجتمعي على الصعيد السياسي بعد عام ٢٠٠٢.

ان من أبرز الأهداف لتحقيق الامن المجتمعي التي سعى لتحقيقها الرئيس رجب طيب اردوغان عند تسلمه السلطة في عام ٢٠٠٢، هو حماية الامن القومي التركي، اذ يعد من أبرز أهدافها في رسم السياسات

العامة، ومن اجل تحقيق هذا الهدف يجب تحديد مصادر التهديد التي تواجه وحدة الدولة واحتوائها سواء كان مصدر هذا التهديد داخلياً او خارجياً وبمختلف المستويات. (١)

بعد ان فاز رجب طيب اردوغان في انتخابات عام ٢٠٠٢ لم يستطع من ترأس حكومته بسبب تبعات سجنه، وقام بتلك المهمة عبد الله غول، لحين تمكن رجب طيب اردوغان من تولي رئاسة الحكومة في عام ٢٠٠٣ بعد اسقاط الحكم عنه، تركزت سياسة رجب طيب اردوغان عند تسلمه السلطة بالتأكيد على انه لا يمثل حزباً دينياً، وانه يسعى لبناء دولة ديمقراطية تفصل بين الدين والدولة، كما في أوروبا ولا تسيطر فيها الدولة على الدين كما حصل في حكم العلمانيين لتركيا الحديثة، اذ قام اردوغان بألقاء ثقله باتجاه قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، لإدراكه ان هذه العضوية ستضع تركيا في فلك الديمقراطية الأوروبية التي ترفض أي دور للعسكر، وتمنح الناس حرية التدين او عدمه، وذلك يمثل ضربة قوية لجوهر النظام العلماني التركي الذي يمنح الجيش صلاحيات واسعة ويسيطر على التدين واشكاله. (٢)

حيث حرص اردوغان على تأكيده تبني رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وخاصتاً في الدائرة الشرق أوسطية، وعزز هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية، ولا سيما في ابعادها الاقتصادية حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة و ١٦ عالمياً، من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وحضور تركيا في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، في سوريا وليبيا والبرنامج النووي الإيراني والصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة، او طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة. (٣)

قام اردوغان بأعادة هيكلة السياسة الخارجية للجمهورية التركية، لتصبح اكثر نشاطاً وفاعلية مع دول الجوار الجغرافي، والمنظمات الإقليمية والدولية، وسعى الى مد النفوذ التركي وبسطه في مختلف المناطق الحيوية في العالم، حيث تم اعلان عام ٢٠٠٥ عام افريقيا، وعام ٢٠٠٧ لأمريكا اللاتينية من قبل وزارة الخارجية التركية، الامر الذي ساهم في بناء علاقات سياسية واقتصادية متميزة بين تركيا وهذه الدول، وعزز مكانة تركيا وتأثيرها في المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية. (٤)

كما سعى اردوغان لممارسة سياسة خارجية ذو اتجاهين، فمن جهة سعى لتحقيق قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي وتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية بسبب الجمود الذي أصابها بسبب رفض

البرلمان التركي استخدام اميركا الأراضي التركية في الحرب على العراق، ومن جهة ثانية عمل اردوغان جاهداً لتوثيق وتعزيز العلاقات مع الدول العربية والإسلامية. (٥)

كما دعى اردوغان الى ضرورة اتباع سياسة خارجية تقوم على مقاربة جديدة حيال متطلبات الديمقراطية الليبرالية، وعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وتبلورت رؤية اردوغان والتي عرفت بـ (العثمانية الجديدة)، والتي تعد امتداداً لرؤية الرئيس التركي الراحل (اوزال) في تعزيز مكانة تركيا الدولية. (٦)

اذ عملت سياسة اردوغان على تعزيز التفاعل والحوار مع الدول العربية، تحت مظلة جامعة الدول العربية، وذلك للأهمية الأستراتيجية للتعاون العربي التركي، ولأهمية الدول العربية بالنسبة لتركيا، حيث قامت تركيا بتقديم طلب للأمين العام لجامعة الدول العربية من اجل الانضمام بصفة مراقب، وجاء بعدها مقترح وزير الخارجية التركي بتشكيل منتدى لحل المشكلات والأزمات وتحقيق الاستقرار بشتى الميادين واهمها الاستقرار السياسي، لكون الاستقرار السياسي أينما يكون سيكون معه الاستقرار الاقتصادي، اذ أقيم اول منتدى عربي تركي في عام ٢٠٠٥ ودخل الى حيز التنفيذ عام ٢٠٠٨، اذ كان هذا المنتدى ترجمة واقعية وبداية حقيقية لوضع أسس انطلاق العلاقات بين تركيا وجامعة الدول العربية، في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية وشؤون المصارف وجلب الاستثمارات العربية الى تركيا وتسهيل عمل الشركات التركية في الدول العربية، وبعده توالت المنتديات الاقتصادية بين الجانبين وتكللت بإقامة اول اجتماع لوزراء الخارجية بإسطنبول في تشرين الأول ٢٠٠٨، وكما دعمت الدول العربية بالأجماع ترشيح تركيا كعضو في مجلس الامن غير الدائمة للمدة من ٢٠٠٩-٢٠١٠، وهو ما حدد وجهة العلاقات التركية العربية. (٧)

كما قام اردوغان بتغييرات جوهرية، خصوصاً فيما يخص حرية التعبير والاجتماع والصحافة، حيث صدقت تركيا على البروتوكول الـ ٦ و الـ ١٣ للعهد الأوروبي لحقوق الانسان، "وهو يخص الخطوات الإصلاحية التي تقوم بها تركيا لتلبية المعايير الأوروبية من اجل الحصول على عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي"، كما تم الغاء عقوبة الإعدام، ودعم استقلال القضاء، وإصلاح أحوال السجون، وتقليص سلطات الأجهزة الأمنية، وتقليص البنود الموجودة في قوانين الإرهاب والتي استخدمت للحد من حرية التعبير، كما قام اردوغان بخطوة فاجأت الجميع من خلال اعترافه بأن قمع الاحتجاجات في درسيم عام ١٩٣٧م، شكل جريمة دولة آنذاك وقدم اعتذاراً عن هذه الجريمة، وفي اذار ٢٠١٣ أرسلت الحكومة التركية وفداً حكومياً للقاء زعيم حزب العمال الكردستاني PKK، (عبد الله اوجلان) القابع في السجن منذ العام ١٩٩٨م، للتفاوض معه من اجل وقف اطلاق

النار بين المتمردين الكرد والحكومة التركية، حيث وافق عبدالله اوجلان وسحب مقاتليه من شمال العراق، حيث بشرت هذه الخطوات الى إمكانية حل القضية الكردية والتي ستكون مؤشراً لأسلوب تعامل جيد من قبل تركيا مع الأقليات. (٨)

استطاع اردوغان تحويل تركيا كمركز استراتيجي محوري، من خلال اتباع سياسة الجذب للدول الكبرى، من خلال التموضع العسكري في منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها منطقة تجاذب إقليمية لاضطرار الدول المتشاركة بحدودها مع تركيا الى إقامة اتفاقيات ومعاهدات امنية وعسكرية ونفطية لتمرير منتجاتها الصناعية والنفطية وغيرها، كما استطاعت تركيا اختراق جدار الدول العربية باتفاقيات مع دول الخليج واحتضان ثورات الربيع العربي بذكاء ودهاء سياسي. (٩)

ان اهم ما ميز اردوغان وحزبه عن الذين سبقوه في السلطة، هو انهم صاغوا برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تسعى الى تلبية مطالب اغلبية الشعب التركي واحتياجاته، مع الاخذ بنظر الاعتبار التباين الثقافي والحضاري والاختلاف الفكري والعقائدي والديموغرافي بين أطياف الشعب، حيث راعى اردوغان تطلعات شعبه الى المستقبل وسعيه الى الازدهار والتقدم، من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد السياسي والاقتصادي، والالتزام بالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، كمعايير أساسية للعمل العام في السياسة التركية. (١٠)

ومن اجل تحقيق اهداف الامن المجتمعي في تركيا عمل اردوغان بوسائل عدة عند تسنمه زمام السلطة بعد عام ٢٠٠٢، مع بروز التيارات السياسية الدينية، وابرزها حزب العدالة والتنمية فضلاً عن بعض الأحزاب الإسلامية الموجودة في الساحة، هو إعلانه عن سياسة الانفتاح على الدول الإسلامية، وفي الوقت ذاته لم ينفِ التوجه نحو الارتباط بالاتحاد الأوروبي والغرب بصورة عامة، كما اكد اردوغان تفضيله الارتباط بالدول الإسلامية، باعتبار ان تركيا لا تجد نفسها الا في الوسط الاسلامي والمجتمعات المجاورة والشرق أوسطية الأخرى، وقد اعلن اردوغان انه قام بالتخلص من السياسات السلبية السابقة، والدخول في علاقات اوثق مع دول الجوار كافة خصوصاً الإسلامية منها، عن طريق المنظمات الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي، وحاول اردوغان إيجاد بيئة خالية من المشاكل مع الجيران والاقدام على تطبيق نهج مفاده "نعم للمبادئ الغربية والديمقراطية وسيادة القانون والاتحاد الأوروبي، الا انه لن يتحدد مصير تركيا من جانب واحد وهو الغرب". (١١)

حيث بدأت سياسة التوجه جنوباً، لبناء علاقات أوثق مع العرب، وقد بلغ التطور قمته الدرامية في دافوس حينما انسحب رئيس الوزراء التركي أردوغان احتجاجاً على عدم إعطائه الفرصة للرد على افتراءات الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز (شمعون بيرس)، وقد أدى ذلك الى نشوء مناظرة في الفكر الاستراتيجي العربي حول الدور التركي في الشرق الأوسط والوطن العربي، وما إذا كانت تركيا تعد بديلاً استراتيجياً للأقطار العربية يعتمد عليه في تحقيق أهدافها في المنطقة. (١٢)

اذ حافظ اردوغان على مبادئ السياسة الخارجية التركية، حيث كان المبدأ الأساسي التقليدي "سلام في الداخل، سلام في العالم"، اذ يعتقد اردوغان وحزبه، ان نهجه الجديد رغم تبنيه سياسات مختلفة عن الماضي فأنه سيؤدي الى الترويج للسلام والديمقراطية والحرية والأمن في الداخل والخارج، ويعزز مصالح تركيا بطريقة سلمية، كما اكد اردوغان في سياساته على مبادئ وسياسات جديدة راجت في العقد الأول من حكمه، كالتوازن بين الامن والديمقراطية في الدولة من اجل تأسيس مجال للتأثير في البيئة المجاورة، وسياسة "صفر مشاكل" مع الجيران، وتطوير العلاقات الجيدة مع المناطق المجاورة وما وراءها، وتأسيس علاقات متعددة التوجهات مع الأطراف الدولية على أساس الوفاق وليس التنافس، والدبلوماسية المتناغمة عبر الوجود في كل المنظمات الدولية والإقليمية. (١٣)

ايضاً اجرى اردوغان تعديلات في القانون المدني الجديد في عام ٢٠٠٢، والذي يتضمن المساواة بين الرجل والمرأة وحماية الأطفال والضعفاء، والاوقاف والجمعيات، اذ عد هذا القانون نقطة الذروة في طريق الموائمة مع الاتحاد الأوروبي، اذ شرعت حزمة من القوانين والتعديلات التي أجريت في تركيا، كقانون العقوبات التركي وقانون مكافحة الإرهاب وقانون محاكم امن الدولة وقانون أصول محاكم الجنايات، اذ تحققت تعهدات تركيا في مجال المعايير السياسية في قوانين الأحزاب السياسية والصحافة والنقابات وحقوق التجمع والتظاهر ومحاكم امن الدولة والشرطة والإدارات المحلية، فضلاً عن حزم قوانين لاحقة من العام نفسه. (١٤)

كما شهدت السياسة الخارجية التركية، في عهد اردوغان، تغيرات عدة في التوجهات والتحركات، اذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، ما ساعد تركيا بالتحول الى مركز متقدم في السياسة الدولية، بعدما كانت تعتاش على أطراف حلف شمال الأطلسي الـ NATO وتقدم نفسها كقوة استقرار في المنطقة محاولة توظيف قدرتها على التحدث الى الجميع، اذ نجحت سياسة اردوغان في دفع تركيا نحو

الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة، وجعلها انموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مستوى المنطقة والعالم، بالتزامن مع صياغة نظريات ومفاهيم تركية تتناسب مع متطلبات الصعود كـ "العمق الاستراتيجي" و "دبلوماسية تصفير النزاعات"، ما جعل من تركيا المركز الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة. (١٥)

كما كانت سياسات اردوغان في الحكم كنقطة تحول مفصلية في تاريخ تركيا، زادت من اتهامه بمحاولة احياء الروح العثمانية من جديد، خاصة مع أجواء الحرية الدينية التي تسعى حكومته لتوفيرها للمحجبات وطلاب المدارس الدينية والاحتفالات الدينية، وخطته للتصالح مع الأقليات وصدامه مع إسرائيل الحليف القوي لتركيا لسنوات طويلة، على خلفية سياساتها في الأراضي الفلسطينية، والاتفاقيات الكبرى التي وقعها مع دول العالم الإسلامي التي وصلت الى الحد لإلغاء تأشيرات الدخول مع بعضها كما حدث مع سوريا. (١٦)

المطلب الثاني: اهداف ووسائل القيادة السياسية التركية لتحقيق الامن المجتمعي على الصعيد العسكري بعد عام ٢٠٠٢.

مثل وصول اردوغان للحكم بمثابة مرحلة جديدة للجيش التركي، اذ اخذ اردوغان على عاتقه مهمة إعادة رسم العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية التي طالما هيمن الجيش عليها، وتقوم رؤية اردوغان على ان الجيش يجب ان يقوم بدور مهني يرتبط بحماية الحدود بعيداً عن السياسة، حيث وضع استراتيجية عسكرية تقوم على تحقيق جملة من الأهداف حتى عام ٢٠٢٣، منها السعي لتطوير الصناعات العسكرية وتأمين احتياجات القوات المسلحة ذاتياً، وجعل الصناعات العسكرية رافداً جديداً للاقتصاد التركي. (١٧)

وقد حظي الانفاق العسكري التركي بأهمية خاصة ضمن ميزانية الدولة، لما يحققه ذلك من حماية امنها القومي، حيث ان ارتفاع ميزانيات القوات المسلحة تراوحت خلال التسعينيات من القرن الماضي ما بين ٣- ٤ مليار دولار امريكي سنوياً، وارتفعت في عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ الى ٧,٩ مليار دولار امريكي، كما تحظى تنمية القدرات العسكرية التركية بأهمية خاصة، بالنظر للدور الذي يلعبه الجيش التركي في السياسة التركية، اذ يعتبر جنرالات الجيش انفسهم حماة لـ تركيا العلمانية، ولكن هذا الدور تراجع بسبب الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي لقبول تركيا عضواً فيه، اذ كان اهم الشروط هو وجوب ابعاد الجيش عن ميدان السياسة. (١٨)

اذ حققت تركيا في عام ٢٠٠٢، قفزات في المجال العسكري استعرضها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بنفسه، مشيراً الى ارتفاع ميزانية الدفاع الى ٦٢ مليار دولار مقابل ٥.٥ فقط قبل تسلمه السلطة، كما وارتفع ايضاً عدد الشركات العاملة في الصناعات الدفاعية خلال الفترة نفسها من ٥٦ شركة الى ١٥٠٠ شركة، كما أكد وزير التجارة التركية "روهصار بكجان" ان الصناعات الدفاعية حققت عام ٢٠١٩ صادرات قاربت ٢.٥ مليار دولار، مقابل ٢٥٠ مليون في عام ٢٠٠٢. (١٩)

كما تتمتع المؤسسة العسكرية التركية بأهمية كبيرة في الداخل التركي، فضلاً عن قدرتها القتالية وكفاءة معداتها المتطورة وفقاً للمقاييس العسكرية، حيث تستطيع هذه المؤسسة الحفاظ على أمن البلاد وردع اعدائها ودعم استقرارها السياسي والاقتصادي بشكل عام، فضلاً عن ارتباطاتها الاستراتيجية على المستوى الإقليمي، لتكتسب معه زخماً اضافياً في تدعيم هذا المتغير. (٢٠)

اذ انفقت تركيا مليارات الدولارات لتطوير قطاعها الدفاعي لتعزيز اكتفائها الذاتي لمواجهة أي حظر محتمل على وارداتها من الأسلحة، اذ غطت صناعة الدفاع المحلية التركية ٧٠٪ من المتطلبات العسكرية للدولة، كما عملت تركيا على تطوير الصناعة العسكرية من خلال استثمارها ٦٠ مليار دولار في مشاريع دفاعية، اذ تهدف تركيا لجعل صناعتها الدفاعية مستقلة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٥٣، وزيادة قدرتها التصديرية الى ٥٠ مليار دولار، وتعزيز صادراتها العسكرية من خلال تبنيها تدابير تنظيمية جديدة، ووفقاً لما صرح به اردوغان، فقد تم وضع مؤسسة الصناعات العسكرية ضمن المؤسسات التابعة لمكتب الرئاسة التركية، من اجل تحسين إمكاناتها وتخصيص الموارد وزيادة كفاءتها، اذ كلفت الحكومة السلك الدبلوماسي بشكل مستمر بمهمة تسويق المعدات العسكرية التركية في الأسواق العالمية. (٢١)

وفي الحقيقة، قد ادرك اردوغان ان التوجه نحو الشرق الأوسط يحتم عليه الاهتمام بالقدرات العسكرية، من حيث الإمكانات والمؤسسة، لاسيما وان تركيا بما تحويه من جيش كبير تعد الأكثر تنظيماً والاكبر بين جيوش حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة، ولها سطوتها وامتيازاتها في حماية الامن القومي التركي، حيث كانت المهمة الأولى لأردوغان القيام بإعادة هيكل المؤسسة العسكرية، ما يمثل جوهر الحث الوطني لتحقيق نوع من الاستقرار السياسي الذي يؤهل تركيا للانفتاح نحو عمقها الاستراتيجي الشرق اوسطي كدولة مركز ونموذج لها القدرة على وأد التهديدات التي تنطلق معه وممارسة دور الريادة في ميزانه الاستراتيجي

استغلالاً لفائض القوة الشاملة لديها، اذ ان قوتها العسكرية تمثل الضمانة للانضمام للاتحاد الأوروبي بكل ما يعنيه ذلك من تدعيم لمكانة تركيا اوروبياً. (٢٢)

كما عمد اردوغان بإجراءات تشريعية وتنفيذية بإضفاء الطابع الديمقراطي للجيش التركي ومؤسساته، ليكون مؤسسة عسكرية احترافية متطورة، ليكون المحفز الأساس للانطلاق بمشروع تركيا الاستراتيجي لريادة سياسات التوازن الشرق أوسطية، ليتوائم مع المشروع التاريخي لربط الشرق الأوسط بوسط اسيا وحوض قزوين والبحر الأسود والقوقاز والبلقان، بما يستدعي من تركيا ان تكون القوة المركزية فيها. اذ يعلق الرئيس اردوغان قائلاً: "لقد انتهى عهد التفكير الضيق والانطوائية لتركيا، من الان فصاعداً ستفكر تركيا بشكل أوسع وستتحول بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيو– ستراتيجية، استناداً للشعور بالقدرة على الفعل"، حيث يعتقد اردوغان ان اللعبة الإقليمية في الشرق الأوسط لا يمكن ممارستها من دون اثبات الوجود في مدرك الآخر. (٢٣)

كما قام اردوغان بخطوات جادة وواضحة نحو إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية للتواؤم مع معايير كوبنهاكن التي تركز على استقرار المؤسسات بالشكل الذي يمثل صفاته الديمقراطية وترسيخ دولة القانون واحترام حقوق الانسان والحريات وحماية الاقليات، اذ قام اردوغان بإصدار حزم قانونية جديدة بهدف إعادة هيكلة المؤسسات واستصدار تشريعات متوافقة مع معايير كوبنهاكن، غير ان الحزمة القانونية السابعة والتي صوت عليها البرلمان التركي في ٢٠٠٣/٧/٣٠ كانت نقطة التحول الأخطر في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الامن القومي وامانته العامة، اذ استهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، عن طريق تقليص وضعيته الدستورية والقانونية، حيث اثارا اعجاب الاتحاد الأوروبي الذي كان يراقب الأوضاع عن كثب، اذ كانت تقارير الاتحاد الأوروبي سابقاً تنتقد الدور البالغ الذي يؤديه الجيش في الحياة السياسية عن طريق مجلس الامن القومي، حيث طالبت المذكرة الأوروبية لعام ٢٠٠٢ على وجوب إعادة تنظيم مجلس الامن القومي دستورياً وفق المعايير الأوروبية وتحويله الى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة، كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي فور انتهاء تركيا من انجاز طلبات الاتحاد الاوروبي. (٢٤)

وعلى الصعيد نفسه، عمل اردوغان على توفير الدعم السياسي اللازم وتخصيص الموارد المالية للجيش من الموازنة العامة من اجل زيادة الاستثمار في الصناعات العسكرية وتطوير تكنولوجيا وطنية، وتصدير

أسلحة مختلفة، وإقرار شراكات عسكرية في صناعات متطورة مع دول كبرى لنقل التكنولوجيا المتقدمة الى تركيا، ونتج عن ذلك توسع في المصالح الاقتصادية ذات الصلة بالجيش التركي، وتوسع دوره ليصبح منتجاً ومساهماً رئيساً في الاقتصاد واستقطاب المهارات العالية وتخفيض نسب البطالة، والشراكة مع المؤسسات الوطنية الأخرى التي تتقاطع اختصاصاتها ومنتجاتها او مصالحها مع التصنيع العسكري المتنامي. [٢٥]

المبحث الثاني: وسائل واهداف القيادة السياسية لتحقيق الامن المجتمعي على المستوى الأقتصادي والأجتماعي

للقيادة السياسية التركية اهداف ووسائل متنوعة من أبرزها أهدافها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لما لهذين الجانبين من تأثير كبير على المجتمع التركي بمختلف المجالات، اذ ان عملية تحقيق الامن المجتمعي في وقتنا الحاضر لا تقتصر على المعدات العسكرية وعدد افراد الشرطة في البلد، بل أصبح الامن الاقتصادي والاجتماعي من اهم المكونات لتشكيل المجتمع، اذ ان أي مجتمع يعاني اقتصادياً واجتماعياً سوف لن يكون له أي وضع مستقر على مستوى الامن الفردي والمجتمعي.

اذ تتسم التجربة الاقتصادية والاجتماعية للرئيس رجب طيب اردوغان وحزبه، بالإيجابية والتطور منذ تولي السلطة في عام ٢٠٠٣، واستمراراً لهذا التطور الإيجابي حقق اردوغان وحزبه العديد من الإنجازات خلال فترة رئاسته الأولى كرئيس للجمهورية والتي تنتهي منتصف عام ٢٠٢٣، [٢٦] سنبحث ذلك من خلال مطلبين أساسيين وكالتالي:

المطلب الأول: اهداف ووسائل القيادة التركية لتحقيق الامن المجتمعي على الصعيد الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٢.

اعلن اردوغان عند تسلمه السلطة، ان اولويته هي الاستقرار الاقتصادي وعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، لذلك خفف اردوغان من أهمية القضايا الاجتماعية في صميم الاجندة الإسلامية، بالرغم من أصول الحزب الإسلامية اذ تنبه اردوغان الى مزايا الحديث بلغة الحداثة والاندماج في الاتحاد الأوروبي، ومكن التركيز على الديمقراطية وحقوق الانسان، واهتم بالمعايير التي يقبلها الاتحاد الأوروبي كالاصلاح السياسي وحرية التعبير والسيطرة المدنية على الجيش، وزيادة اللامركزية وتعزيز الحكم المحلي ونوعية الديمقراطية. وهو

ما يتلائم مع معايير سياسة الاتحاد الأوروبي في كوبنهاكن، وهو ما شكل الاستراتيجية التي انطلق منها اردوغان من اجل البقاء السياسي من خلال تحقيق مجال ديمقراطي أوسع للنشاط داخل تركيا. (٢٧)

وشرعت حكومة اردوغان بتنفيذ سياسات انفتاح وإصلاح اقتصادي واداري ومالي، والقيام بتغيير العديد من الأطر الارشادية والمبادئ التوجيهية للعملية الاقتصادية، وكانت نتيجة ذلك زيادة في الإنتاج والصادرات وتحسن كبير في الاقتصاد التركي، وقد حققت تركيا نمواً اقتصادياً معدله ٥٪ بين العامي ٢٠٠٢- ٢٠١٢. (٢٨) حيث ان الاقتصاد التركي في مرحلة التسعينات كان في المرتبة ٢١ عالمياً، وقد اصبح في المرتبة ١٧ على مستوى العالم بفعل سياسة اردوغان، كما احتلت تركيا المركز السادس كأكبر اقتصاد في أوروبا بالرغم من عدم انضمامها للاتحاد الأوروبي، كما دعم اردوغان القطاع الخاص وساعده على الاستثمار وحل جميع المشاكل المعرقلة له. (٢٩)

وعمل اردوغان منذ تسلمه الحكم في عام ٢٠٠٢، بتغيرات هائلة في كافة الأصعدة والميادين التنموية والاقتصادية، بهدف التخلص من الازمة الاقتصادية ولتحقيق شروط كوبنهاكن الاقتصادية كمتطلبات ضرورية للانضمام للاتحاد الأوروبي خاصة وان أحد اهم هذه الشروط هي القدرة على تحمل نظام فعال لاقتصاد السوق، فضلاً عن القدرة على المنافسة، اذ ان جوهر البرنامج السياسي والانماء الاقتصادي لأردوغان هو العولمة، حيث ركز على الاقتصاد الليبرالي والسوق الحرة والخصخصة، بحسب البرامج التي اعدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعمد اردوغان الى تحقيق إنجازات اقتصادية اتخذ منها قاعدة للانطلاق نحو ترسيخ وتعزيز وجوده في السلطة وتنفيذ مشروعه للانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث نجح اردوغان في إعادة العافية للاقتصاد التركي عبر تبني برنامج "كمال درويش" للإصلاح الاقتصادي، من خلال تقليص النفقات الحكومية والاقتصاد في النفقات وتقليص عدد الوزارات، وعرض عدد كبير من الممتلكات الحكومية للبيع، وتشكيل لجان برلمانية لتعقب اللصوص الكبار الذين سرقوا البنوك الحكومية والخاصة، وإصدار قانون يسمح للحكومة بوضع اليد الطولى على أموال وأصحاب ومديري هذه البنوك واموال أقاربهم من الدرجتين الأولى والثانية، واستحصال قيمة المسروقات من هذه الأموال، وهو ما اشاع أجواء من الثقة والأمان. (٣٠)

كما عمل اردوغان على حل المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها تركيا إثر سياسة اسلافه، حيث أدت الخطط الاقتصادية وتطبيقها على ارض الواقع الى التدفق النقدي في الاقتصاد التركي بين عامي

٢٠٠٢ و٢٠١٢، والى زيادة النمو بنسبة ٦٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وزيادة بنسبة ٤٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وبلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد ٣.٦٪، حيث اصبح الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢ اعلى من القيم المعلنة في البلدان المتقدمة، حيث انتقل ترتيب الاقتصاد التركي من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف، وكانت احدى النتائج الرئيسية للسياسات الاقتصادية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢ توسيع عجز الحساب الجاري من ٦٠٠ مليون دولار الى ٥٨ مليار دولار وفق تقديرات ٢٠١٣، وبفضل سياسات اردوغان تم تسديد كل ديون صندوق النقد الدولي والبالغة ٢٣.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٢، حيث اعلن اردوغان ان ديون تركيا لمصلحة صندوق النقد الدولي سددت بالكامل وان بإمكان صندوق النقد الدولي الاقتراض من تركيا. (٣١)

لقد كان الوضع الاقتصادي المتردي في تركيا من اهم التحديات التي واجهت الرئيس اردوغان عند تسلمه السلطة في عام ٢٠٠٢، اذ استطاع اردوغان بمساعدة حزبه بانتهاج سياسة النهوض بالاقتصاد بعد عقود من ارتفاع متدرج في مستوى الفساد والتضخم والمديونية، حيث كانت التنمية الاقتصادية هي الهدف الذي تطمح له القيادة التركية الجديدة، اذ انها من اهم المتغيرات التي ترتكز عليها تركيا لتعزيز دورها الإقليمي، حيث طمح اردوغان لجعل تركيا مركزاً وقوة دافعة لتنمية الاعتماد المتبادل، ومشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، كأبعاد أساسية في تصورات الرئيس اردوغان لسياسته الشرق أوسطية. (٣٢)

ان اهم ما قامت به حكومة حزب العدالة والتنمية في الجانب الاقتصادي، برئاسة رجب طيب اردوغان يتمثل بشرعنة تدخل الجمهورية في الاقتصاد، الشيء الذي احدث تغيرات هائلة وجذرية في البنية الاقتصادية التركية، مستهدفة عبر خططها الخمسية تحقيق معدل نمو ملحوظ عبر تبني سياسات إحلال الاستيرادات بالاعتماد على مشروعات الدولة الاقتصادية، وذلك لتقبل تركيا بالانتقال الى اقتصاد السوق الحرة بمعونة الدعم الئي تلقته من صندوق النقد الدولي، ولتقوم بإلغاء بعض احتكارات الدولة وخصخصتها، ودفع القطاع الخاص لدخول المجالات الاقتصادية كافة، وإقامة مؤسسات وشبكات اقتصادية– اجتماعية، ودفع السياسة الخارجية باتجاه تنمية الاقتصاد التركي عبر إيجاد منافذ تسويقية للمنتجات التركية وإعادة تقويم الاستثمارات الأجنبية وجذبها ولا سيما بعد الاستقرار السياسي بعد مجيء اردوغان للسلطة. (٣٣) كما سعى رجب طيب اردوغان الى

تعزيز الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي الاقتصادي من خلال، تحقيق الاكتفاء الذاتي، أي زيادة القوة الاقتصادية بمفهومها الشامل من نمو وتحديث وإنتاج ووفرة وتصدير، وتعزيز الاعتماد على الذات في القدرات الدفاعية من معرفة وتكنولوجيا متقدمة، وتطوير وتصنيع وتصدير، حيث تستغني تركيا من خلال هذه الاستراتيجية عن الحاجة الى القوى الخارجية في أوقات الازمات. (٣٤)

وقد اشارت دراسات وتقارير، ان الاقتصاد التركي في حالة نمو متسارع منذ تسلم الرئيس اردوغان للسلطة عما كان عليه سابقاً، وما رافقه من تحديث الإنتاج وتنويعه وزيادة الصادرات وتغيرات مجتمعية وتقدم صناعي وارتفاع في مستوى المعيشة، اذ تحولت تركيا من دولة منهارة اقتصادياً في فترة الازمة الاقتصادية في عام ٢٠٠١ الى احدى دول مجموعة العشرين الاقتصادية في المستوى العالمي بحلول عام ٢٠٠٩، كما ارتفعت المؤشرات الاقتصادية بين عامي ٢٠٠٢ –٢٠٠٩ على نحو كبير، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٢٣٠ الى ٧٦١ مليار دولار، كما ارتفعت الصادرات من ٣٦ الى ١٦٩ مليار دولار، وارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي من ٣٦٠٠ الى ٩٧٠٠ دولار. (٣٥)

فبعد ان عانى الاقتصاد التركي قبل عام ٢٠٠٢ واوشكت الاستثمارات الداخلية والخارجية التركية ان تتوقف تماماً، وهربت رؤوس الأموال من تركيا وازادت فيها البطالة، وعانت من اضخم ازمة اقتصادية في تاريخها في عام ٢٠٠١، أدت الى اغلاق عشرات الشركات يومياً، جاء الرئيس رجب طيب اردوغان وبفضل سياسته حول الاقتصاد التركي احدث تحولاً ضخماً، واجرى عليه الإصلاحات البنيوية في العديد من المجالات، وقام بإخضاع مالية الدولة الى الرقابة، وحقق إصلاحات عديدة في مجالات الزراعة والامن الاجتماعي والطاقة والاتصالات وعلى رأسها أسواق المال، وقام ايضاً بتقوية البنية التحتية للمؤسسات الاقتصادية واصبح الاقتصاد التركي اكثر ثباتاً امام الاضطرابات التي ممكن ان تحدث في الأسواق العالمية، وذلك عن طريق انشاء مؤسسات مستقلة، كما قام اردوغان بأعاده تنظيم أسواق رأس المال بشكل يلائم مفهوم العصر الحديث، والغيت الكثير من العوائق البيروقراطية، كما قام بإزالة الأصفار من الليرة التركية في عام ٢٠٠٥، لتسهيل الحساب في تعاملات البنوك والنفقات اليومية للمواطنين، ما جعل العملة المحلية اكثر قيمة ومكانة. (٣٦)

كما حدث عند وصول اردوغان للسلطة في عام ٢٠٠٢، تعلم الاقتصاديون الدرس من الازمة الاقتصادية التي حلت بتركيا في عام ٢٠٠١، حيث غيروا جملة معتبرة من الافتراضات والمبادئ الأساسية

التي اعتمدها صندوق النقد الدولي في وصفه لعلاج الاقتصاد التركي، ومنها على سبيل المثال: ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، والتي من خلالها بدأت عجلة التغيير نحو الأفضل بالدوران. [٣٧] اذ ان ما يقوم به اردوغان من سياسات اقتصادية تتناغم مع متطلبات الاتحاد الأوروبي، وذلك لان الحافز لعضوية الاتحاد الأوروبي في التخصصات السياسية والاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والدبلوماسية الى تحقيق مصالح مشتركة بين تركيا والغرب على حد سواء، وفي حال انضمت تركيا الى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً، فأن ذلك سيؤثر عليها اقتصادياً فضلاً عن الجوانب الأخرى، اذ سيجلب ذلك لتركيا العديد من المزايا أهمها: [٣٨]

١. مساعدة تركيا في الانتقال الى مصاف الدول الكبرى، لاسيما وأنها تمتلك ارثاً حضارياً ومقومات اقتصادية وبشرية وجيوسياسية بين الشرق والغرب.
٢. ضمان تواجد تركيا في مركز الاحداث السياسية العالمية بما يجعلها ضمن صناع القرار كالدول الأوروبية الاخرى.
٣. زيادة فرص الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في تركيا وتعزيز الوزن الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي ذاته، لاسيما وان تركيا تقع بجوار اغنى منطقتين في العالم وهما الخليج العربي وبحر قزوين.
٤. الاسهام في بناء توازن استراتيجي بين أوروبا وآسيا تكون تركيا مي مركز الثقل فيه.
٥. مساعدة تركيا على إقامة علاقات جيدة مع محيطها دون استقطابات، ومنحها فرصة التحول الى دولة كبرى على الصعيد العالمي.

كما يمكن تفسير نجاح اردوغان من خلال قدرته على حشد الرابحين والخاسرين من العولمة، ويعود ذلك الى مزيج ذكي من النيو ليبرالية من ناحية، وسياسات إعادة توزيع الدخل التي تهدف الى تحقيق درجة معينة من العدالة الاجتماعية من جهة أخرى، اذ ان دعم اردوغان للاقتصاد الليبرالي والانفتاح على العولمة، والأداء المتميز للاقتصاد التركي تحت حكمه، كسب تعاطف الأوساط المالية والبرجوازية المتوسطة والصغيرة، وفي الوقت نفسه كي لا يشعر بالاستبعاد والحرمان من الازدهار الجديد كل من المحرومون والمهمشون في ظل العولمة، حيث نفذ اردوغان سياسات إعادة توزيع الثروة، وقام بذلك بأساليب مختلفة وبسلوك مسارات رسمية وغير رسمية على حد سواء. [٣٩]

وللانضمام للاتحاد الاوروبي سعى الرئيس رجب طيب اردوغان لانضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، كان من خلال معرفته ان ذلك سيساعد تركيا على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج اليها لمتابعة برامج التحديث المستمر للاقتصاد التركي، فضلاً عن المساعدات المالية الممنوحة لتركيا، عبر بروتوكولات الشراكة المالية، ذات أهمية مالية خاصة بسبب التطور السريع الذي عاشته تركيا، كما سيوفر انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي للأيدي العاملة حرية أكبر في الانتقال الى دول أوروبا الاخرى. (٤٠)

وفي شأن محاربة الفساد عمل اردوغان على اصدار عدد من القوانين الرادعة والتي تصب في محاربة الفساد في الاقتصاد التركي، أهمها: (٤١)

١. تقليص النفقات الحكومية وعدد الوزارات، بالأخص وزارة الدفاع.
٢. عرض الاف السيارات والفلل الحكومية الفارهة للبيع.
٣. تشكيل لجان برلمانية لملاحق كبار اللصوص.
٤. اصدار قانون يسمح للحكومة بوضع ايديها على أموال أصحاب ومدراء البنوك ودويهم لاسترداد قيمة المسروقات.

لقد استفاد اردوغان من تجارب الحكومات السابقة، والتي افضى عجزها عن التصدي للمشكلات الاقتصادية، وفشلها في تثبيت اقدامها في السلطة، وعدم تحقيق الاستقرار السياسي، لذا عمد اردوغان الى تحقيق إنجازات اقتصادية اتخذها كقاعدة للانطلاق نحو ترسيخ وتعزيز سلطته وتنفيذ مشروعها للانضمام للاتحاد الأوروبي. (٤٢)

ان التطور الكبير في الناتج المحلي الإجمالي التركي، يشير الى تحسن في مجمل الاستثمار، والمبيعات والتدفقات النقدية، مع الاخذ بالحسبان العوامل التي تدفع بالناتج المحلي للصعود والتقدم، ابتداء من الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للفرد، ثم مستوى ثقته بالوضع الاقتصادي القائم، الذي يؤثر في اقباله ورغبته في الانفاق لتلبية كافة حاجاته ورغباته، حيث ان التحسن الذي يطرأ على دخل الفرد يتيح له فرصة اكبر للأنفاق على مختلف السلع والبضائع في حال كانت لديه ثقة وامان في اقتصاد دولته، ما يشجع على زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاجية بشكل عام، ويصل بالنمو الاقتصادي الى مستوى متقدم يقوي العملة الوطنية ويدفعها للصعود في أسواق التداول النقدية. (٤٣)

الجدول (١-١) ادناه يمثل اجمالي الناتج المحلي التركي للأعوام ٢٠٠٠ -٢٠٢١

السنة	قيمة الناتج المحلي	السنة	قيمة الناتج المحلي
٢٠٠٠	٢٧٤.٣٠ بليون	٢٠١١	٨٣٨.٧٦ بليون
٢٠٠١	٢٠١.٧٥ بليون	٢٠١٢	٨٨٠.٥٦ بليون
٢٠٠٢	٢٤٠.٢٥ بليون	٢٠١٣	٩٥٧.٧٨ بليون
٢٠٠٣	٣١٤.٥٩ بليون	٢٠١٤	٩٣٨.٩٥ بليون
٢٠٠٤	٤٠٨.٨٨ بليون	٢٠١٥	٨٦٤.٣٢ بليون
٢٠٠٥	٥٠٦.٣١ بليون	٢٠١٦	٨٦٩.٦٩ بليون
٢٠٠٦	٥٥٧.٠٦ بليون	٢٠١٧	٨٥٩.٠٠ بليون
٢٠٠٧	٦٨١.٣٤ بليون	٢٠١٨	٧٧٤.٤٦ بليون
٢٠٠٨	٧٧٠.٤٦ بليون	٢٠١٩	٧٦١.٠٠ بليون
٢٠٠٩	٦٤٩.٢٧ بليون	٢٠٢٠	٧١٩.٩٥ بليون
٢٠١٠	٧٧٦.٩٩ بليون	٢٠٢١	٨١٥.٢٧ بليون

: World Bank National Accounts Data and OECD National Accounts Data, on the link;

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=TR date of visit: ٠٣.١٠.٢٠٢٢

أدت الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها اردوغان الى زيادة العمل في البورصة ثلاث اضعاف وتراجع ديون القطاع العام وارتفاع أجور العاملين، كما احتلت الشركات التركية المرتبة الثانية عالمياً بعد الشركات الصينية، وارتفعت الصادرات التركية عما كانت عليه في الأعوام السابقة، وبعد انضمام تركيا الى مجموعة جي ٢٠، أصبح الاقتصاد التركي سادس اقتصاد في أوروبا، كما ازداد الاستثمار الأجنبي في تركيا، كما ان من اهم ما قامت به تركيا هو تسديد كامل ديونها في عام ٢٠١٣، كما ارتفع دخل الفرد، وازداد عدد السياح، وتم بناء اكثر من ٩٩ جامعة جديدة حيث وصل عدد الجامعات في تركيا الى ١٧٥، كما تم انشاء ٢٦ مطار ليصبح عدد المطارات ٥٢ مطار، وتم انشاء ٢٥١ مستشفى و ١٠٢٨ مستوصف. (٤٤)

كما حقق اردوغان انجازاً يعد الأبرز من حيث عدم الاستقرار الاقتصادي الذي عانت منه تركيا لسنوات عديدة بسبب دوامات الازمات الاقتصادية التي تعاقبت مع ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة وضعف العملة، اذ أصبحت تركيا بعهد اردوغان موضع حسد دول المنطقة فهي تتمتع بمعدلات نمو اقتصادية تقترب من مثيلاتها في الصين، كما تنافس الشركات التركية بنجاح في الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وافريقيا واسيا الوسطى. (٤٥) اذ حقق اردوغان بعد عام ٢٠٠٢، تحولاً ضخماً في الاقتصاد التركي، وأجريت إصلاحات بنيوية في مجالات كثيرة جداً، وفي هذا الاطار خضعت مالية الدولة الى الرقابة، وتحققت إصلاحات مهمة في مجالات الزراعة والامن المجتمعي والطاقة والاتصالات وعلى رأسها أسواق المال، وقوت البنية التحتية للمؤسسات الاقتصادية واصبح الاقتصاد التركي اقتصاداً اكثر ثباتاً امام الاضطرابات التي يمكن ان تحدث في الأسواق العالمية، وذلك عن طريق انشاء مؤسسات مستقلة، وإعادة تنظيم أسواق رأس المال بشكل يلائم مفهوم العصر الحديث، كما الغيت الكثير من العوائق البيروقراطية، وازيلت اصفار من الليرة التركية في عام ٢٠٠٥، لتسهيل الحساب في تعاملات البنوك وفي النفقات اليومية للمواطنين، اذ أصبحت بعدها العملة المحلية اكثر قيمة ومكانة. (٤٦)

كما نجح اردوغان بسداد ديون تركيا المتراكمة عليها منذ عام ١٩٥٨ من قبل صندوق النقد الدولي، وارتفاع مجموع الناتج المحلي من الـ ٣٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ الى ترليون ومئة مليار دولار في عام ٢٠١٣، حسب تقرير البنك الدولي، وهو ما يساوي مجموع الناتج المحلي لأقوى اقتصاديات ثلاث دول في الشرق الأوسط وهي السعودية والامارات وايران، اذ ارتفع معدل الدخل الفردي على الصعيد المجتمعي التركي من ٣٥٠٠$ في عام ٢٠٠٢ الى ١١٠٠٠$ في عام ٢٠١٣، بمعنى انه تضاعف بمقدار اكثر من ثلاثة اضعاف، ويرجع كل ذلك الى الاستقرار السياسي الذي شهدته تركيا في عهد اردوغان، حيث كان له اثراً ايجابياً في سرعة نمو الاقتصاد، كما ان الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها اردوغان في السنوات العشر الأخيرة في مجال إرساء العدالة والحقوق الاجتماعية، تعد هي الأخرى سبب رئيسي في تحسن الاقتصاد التركي، بالإضافة الى امتلاك تركيا للقوى العاملة المؤهلة والمتسمة بالتنافسية والحماس. (٤٧)

كما أصبحت تركيا بفضل اردوغان من الدول المصدرة للسلاح، حيث تجاوزت مبيعات الأسلحة التركية ٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤، ومن أبرز الدول المستوردة للسلاح التركي الولايات المتحدة الامريكية

والامارات العربية المتحدة وإيطاليا، اذ يقول مسؤولون في وزارة الدفاع التركية انهم يستهدفون الوصول الى صادرات سنوية في هذا القطاع بقيمة ٢٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٣، بمناسبة الذكرى المئوية للجمهورية التركية. (٤٨)

المطلب الثاني: اهداف ووسائل القيادة التركية لتحقيق الامن المجتمعي على الصعيد الاجتماعي بعد عام ٢٠٠٢.

اما على الصعيد الاجتماعي، شهدت تركيا تغييرات كبيرة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، اذ انتقلت من المجتمع الريفي المتخلف الى التحضر، لتصبح من الدول ذات النمو الاقتصادي السريع، اذ لم تواكب التغيرات الاجتماعية التغيرات الاقتصادية وفي نواحي كثيرة لا تزال تركيا دولة محافظة اجتماعياً، انعكس ذلك سياسياً بوصول رجب طيب اردوغان للحكم عام ٢٠٠٢، والذي عمل على إعادة اسلمة المجتمع والدولة الى جانب الإصلاح، وهذا ما اثار توترات اجتماعية مع القسم العلماني من سكان المدن الكبرى والمدعومين من قبل الأيديولوجية الرسمية للدولة التي كانت تهيمن على المجتمع التركي على مدى عقود. (٤٩)

كما تعامل الرئيس اردوغان وحزبه مع مشكلة القضية الكردية، عبر سعيه الى إعادة تشكيل الامة التركية، وحل المسألة الكردية عبر احياء التجربة العثمانية، فالتجربة الإمبراطورية تعتبر ناجحة من ناحيتين: الأولى، ان نظام الملل العثماني الذي كفل التعايش السلمي بين الجماعات العرقية والدينية المختلفة وضمن استقلالية كل واحدة منها، يمكن ان يكون بديلاً من سياسة التجانس الاجتماعي والاستيعابي التي فرضها النظام الكمالي بالقوة، اما الناحية الثانية، يمكن ان يخلف هذا النظام تماسكاً بين مختلف المجموعات العرقية من خلال توحدها في الإسلام، في الواقع بما ان مفهوم الملل يستند الى الدين، فأن الاتراك والاكراد كانوا جزءاً من الملة نفسها في ظل الإمبراطورية، وبالرغم من انهم لا ينتمون الى الجماعة العرقية نفسها، فهم يتشاركون الانتماء الى الدين نفسه. (٥٠) وبالإضافة الى الإصلاحات التي تناولت القضية الكردية، عمل الرئيس اردوغان على إصلاحات أوسع، دستورية وقانونية، كما شهدت تركيا تطوراً نسبياً فيما يخص الحريات وتفهماً اكبر في المسألة الارمينية والعلوية، والشأن الداخلي عموماً، بالإضافة الى مصالحة اغلب دول الجوار. (٥١)

ومن اهم الإصلاحات التي قام بها الرئيس اردوغان وحزبه على مستوى الدولة والمجتمع، بمختلف مجالات الحياة أدت الى تحسين المستوى المعاشي للمواطن التركي وارتفاع مستويات دخله وانتشال مجموعة واسعة من السكان من خط الفقر، كذلك الحال طالت الإصلاحات المجال الصحي، اذ قامت الحكومة بتحديث

الخدمات الصحية، وبلغت نسبة الانفاق في المجال الصحي ٦,٧٪ من الناتج القومي الإجمالي، واطلقت الحكومة برنامج التحول الصحي منذ عام ٢٠٠٣، اذ اصبح التأمين الصحي متاح لجميع المواطنين، مع توفر الرعاية الصحية الأولية، والرعاية المجانية في حالات الطوارئ، وبدأ العمل بتطبيق نظام طبيب العائلة في كل المدن، اذ اصبح بمقدور المواطن التركي مراجعة طبيبه الخاص منذ عام ٢٠١٠، ما ساعد بهبوط مستوى الوفيات بين الأطفال والرضع الى ٢٠ لكل ١٠٠٠ حالة ولادة، كما طالت الإصلاحات بتخفيض معدلات البطالة الى ١٠,٢٪ وتحقيق نمو إيجابي لمعدل التوظيف بلغ ٢,٩٪ مع زيادة بمستوى الأجور بلغ ٦,١٪. [٥٢] اذ قام الرئيس اردوغان وحزبه باتخاذ الإسلام كغطاء جامع للهوية التركية، اذ استبدلوا التغريب بالأسلمة، محققين بذلك، إثر المتغيرات والقواسم المشتركة وحاكميتها في بناء الذات التركية، لتهجر السنين من التردد والانكفاء، ولتتجاوز محنة الكيفية في تسويق تلك الذات التي استمر عبرها الساسة الاتراك أنفسهم منقسمين بين ارتداد للمحافظة القومية، او بين اللجوء للتاريخ وفي ذهنهم الربط بين تحديث الدولة وتعزيز توجهاتها الجيو–ستراتيجية. [٥٣] ومن اهم القرارات المتعلقة بالحرية الدينية للافراد، قام الرئيس اردوغان برفع حظر الحجاب من مؤسسات الدولة بشكل كامل في عام ٢٠١٣ وهو اجراء وان كان يخدم تصور اردوغان، الا انه يأتي كذلك نتيجة ضغط الكثير من الفعاليات النسائية داخل البلد وخارجه، خاصة وان بلداناً علمانية كثيرة لا تمنع النساء من العمل او الدراسة وهن يرتدين الحجاب، كما منعت الحكومة بيع الكحول قرب المساجد والمدراس في العام ذاته، ومنعت مرور أي إعلانات او ملصقات تروج للكحول. [٥٤]

ومن ابرز الإنجازات الاجتماعية للرئيس اردوغان من اجل التخفيف عن المواطن التركي فيما يخص مسألة السكن في عام ٢٠٢٠ وفي استعراضه لسلسلة إنجازاته، قال الرئيس اردوغان: "ان مشروع انشاء ١٠٠ الف وحدة سكنية اجتماعية، الذي اعلنا عنه في النصف الأول من شهر ديسمبر، لاقى اهتماماً كبيراً وطلباً في كافة محافظات تركيا البالغ عددها ٨١ ولاية، مفيداً انهم يخططون لمواصلة هذه الحملة على شكل سلسلة مكونة من ١٠٠ إلف وحدة سكنية طالما استمر مواطنينا الاقبال عليها"، وأضاف اردوغان فيما يخص تشجيع الايدي العاملة التركية على الإنتاج قائلاً: "وفي الأيام الأخيرة من عام ٢٠١٩ شاركنا جميعاً فرحة مشروع اعتقد انه يعد مصدر فخر واعتزاز لكافة مواطنينا البالغ عددهم ٨٢ مليوناً، حيث اقمنا التعريف بالنموذج الاولي للسيارة التركية المحلية التي حولت حلم امتنا الذي يبلغ من العمر ٦٠ عاماً الى حقيقة، واظهرت

السيارات وتصاميمها وخصائصها التي اعلنا عنها لأول مرة في قضاء "غبزة" ان بلادنا تمضي قدماً في الاتجاه الصحيح [٥٥]

اذ خصص اردوغان جزءاً كبيراً من الميزانية الوطنية للأنفاق الاجتماعي، حيث قدم الخدمات (كالصحة، التعليم، الإسكان، والنقل) بطريقة مؤسسية، وارسى قواعد دولة الرعاية، كما لجأ الى اليات غير رسمية لتحسين نوعية حياة المواطنين، اذ استخدم شبكات التضامن التقليدية والجهات الفاعلة الخاصة كالجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الإسلامية، لتوزيع الأرباح والمنافع على مختلف شرائح المجتمع، كما مارس اردوغان سياسة "الحكم عبر الوسطاء" واستخدم الجهات الفاعلة الخاصة كعامل تعزيز او دعم اجتماعي، كانت من اهم أسباب نجاحاته. [٥٦]

واخيراً وفي عام ٢٠٢١ عندما استعرض اردوغان سلسلة إنجازاته لتحقيق اهداف تركيا، حيث سلط الضوء على حجم المساعدات الاجتماعية والمعونات التي قدمتها حكومته للمواطنين الاتراك في ظل ازمة جائحة كورونا، كما أشار الى توفير ٦٩٦٩ فرصة عمل لذوي الاحتياجات الخاصة في العام نفسه، واستمر بعرض إنجازات حكومته اذ تطرق الى اكمال الحكومة بناء ٥٠ سكناً للطلاب تضم ٦٠.٣٣٩ سريراً، واستضافة ١٦٤ بطولة رياضية بنجاح بينها سباقات فورميلا ١ للسيارات، كما لفت الانتباه الى أهمية "خطة عمل حقوق الانسان" التي تم إعلانها في عام ٢٠٢١ من اجل تحقيق مبدأ "حرية الفرد ومجتمع قوي وتركيا اكثر ديمقراطية"، كما أكد ان عدد الإرهابيين انخفض الى ما دون ١٥٦ عنصراً داخل البلاد وذلك ثمرة للمكافحة الناجحة للإرهاب، واكد ان ذلك سيتواصل حتى تحييد اخر إرهابي. [٥٧] ان من أبرز التحديات الاجتماعية التي واجهتها الحكومة التركية هي انخفاض قيمة العملة المحلية في الفترة بين عامي ٢٠١٨ –٢٠٢١، اذ كانت الالية التي استحدثتها وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١ مخرجاً مهماً، تم بموجبها طمأنة المدخرين على ثرواتهم عبر ضمان قيمة المدخرات في حالة تقلبات سلبية لسعر صرف الليرة، ولمكافحة عملية ارتفاع سعر صرف الدولار امام الليرة التركية، قدمت الحكومة اليتها للحفاظ عند سعر صرف بحدود ١٣.٥ ليرة للدولار في فبراير ٢٠٢٢. [٥٨]

ومن خلال ما تقدم تتلخص رؤية الباحث في الشأن التركي بعد تسلم رجب طيب اردوغان للسلطة، ان الرئيس اردوغان قد احدث طفرة في تركيا على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالخصوص

على صعيد الامن المجتمعي، اذ ان تركيا كانت من الدول الغير صالحة للعيش مع عدم توفر ابسط متطلبات العيش وتفشي الفساد في كل مؤسسات الدولة بل وهنالك داخل الدولة دولة أخرى تسمى الدولة العميقة، تسيطر على قرارات الحكومة ومفاصلها من خلال مافيات مختلفة، اذ حرص اردوغان ان ينهي كل هذه المؤسسات الفاسدة وان يجعل تركيا من الدول المتقدمة في مختلف النواحي لاسيما الأمنية والاقتصادية منها.

- **الخاتمة:**

يتضح مما تقدم ان القيادة السياسية في تركيا والمتمثلة بالرئيس رجب طيب اردوغان، عملت وبشكل كبير على معالجة كافة المجالات التي عانى منها المواطن التركي والتي من شأنها ان تساعد في إرساء الامن المجتمعي في تركيا، اذ عانى المواطن التركي لعقود طويلة من انعدام الامن بصورة عامة والامن المجتمعي خاصة، اذ عمل الرئيس رجب طيب اردوغان على تطوير الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، والتي بدورها تعكس ضلالها على الواقع التركي بصورة مباشرة، وترفع من مستويات المعيشة للشعب التركي، اذ أصبحت تركيا من أوائل اقتصادات العالم بعدما كانت تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة.

اذ سعى اردوغان على الصعيد السياسي، على حماية الامن القومي التركي من اجل تحديد مصادر التهديد التي تواجه الدولة داخلياً وخارجياً، كما سعى الى مد النفوذ التركي الى المنطقة والعالم، كما استطاع تحويل تركيا لمركز استراتيجي محوري من خلال اتباع سياسة الجذب للدول الكبرى من خلال التموضع العسكري في الشرق الأوسط باعتبارها منطقة تجاذب إقليمية، كما تبنى سياسة التوجه جنوباً لبناء علاقات مع العرب.

اما على الصعيد العسكري، فقد عمل اردوغان على إعادة رسم العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية التي لطالماً هيمن عليها الجيش سابقاً، كما قام بإعادة تطوير إمكانات الجيش وتعزيز اكتفاءه لمواجهة أي خطر محتمل على تركيا، وكذلك عمل على توفير الدعم اللازم للجيش وتخصيص الموارد المالية من الموازنة العامة من اجل زيادة الاستثمار في الصناعات العسكرية وتطوير تكنولوجيا وطنية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، عمل اردوغان على وضع سياسات من شأنها ان تساعد في عملية الاستقرار الاقتصادي، اذ شرع بتنفيذ سياسات انفتاح وإصلاح اقتصادي واداري ومالي والقيام بإعادة هيكلة العديد من الأطر الارشادية والمبادئ التوجيهية للعملية الاقتصادية ما ساعد في زيادة الإنتاج والصادرات، اذ حققت تركيا نمواً اقتصادياً كبيراً من خلال السياسات الجديدة.

اما على الصعيد الاجتماعي، فقد عمل اردوغان على حل المشكلة الكرية اولاً، والسعي لإعادة تشكيل الهوية التركية عبر إعادة احياء التجربة العثمانية، اذ قام بإصلاحات بمختلف مجالات الحياة أدت الى تحسين مستويات المعيشة للمواطن التركي، وحل مشكلة السكن، كما خصص جزءاً كبيراً من الميزانية الوطنية للانفاق الاجتماعي.

كل هذه المعطيات ساعدت تركيا على التخلص من مشاكل الفساد التي كانت تعاني منها والتي كانت تبعاتها تؤدي الى تشتت المجتمع التركي ككل، اذ ان دولة المؤسسات التي عمل اردوغان على تقويتها ساعدت كثيراً في تحسن الأوضاع المعيشية في تركيا، اذ انعكست بشكل كبير على واقع الامن المجتمعي التركي الذي شهد تحسناً كبيراً مقارنتاً بفترات صعبة عاشها المجتمع التركي منذ تأسيس تركيا الحديثة عام ١٩٢٣ حتى عام ٢٠٠٢.

المصادر

(١) احمد يوسف الكيطان، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تحولات الداخل ورهانات الخارج، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ص ١٥٦.

(٢) سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط ١، عمان، ٢٠١٢، ص ٣٤- ٣٥.

(٣) علي زياد العلي، بواعث الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط، ابصار ناشرون وموزعون، ط١، عمان، ٢٠٢١، ص ٤٢.

(٤) رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢ – ٢٠١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه ١٢٣، الأردن، ٢٠١٦، ص ١٦٤.

(٥) سمير سبيتان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

(٦) احمد يوسف الكيطان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٧) نهى مثنى نجم الدين، السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل في مدة حكومة حزب العدالة والتنمية، ط ١٨، الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ١٨٩ –١٨٨.

(٨) احمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ٥٥٣- ٥٥٢.

(٩) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

(١٠) رنا عبد العزيز الخماش، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩.

(١١) نهى مثنى نجم الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢- ١١٣.

(١٢) محمد السيد سليم، الخيارات الاستراتيجية للوطن العربي ونوقع تركيا منها، الحوار العربي- التركي بين الماضي والحاضر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية GPoT إستانبول، بيروت، ٢٠١٠، ص ٦٤.

(١٣) عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية الاتجاهات؛ التحالفات المرنة؛ سياسة القوة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط ١، ٢٠٢١، ص ٦٤.

(١٤) احمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٥.

(١٥) نادرة وهاب احمد الفيلي، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠،، ص ٨٥.

(١٦) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره ص ص ٧٣-٧٤.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١٨) محمد غسان الشبوط، تركيا ما بين الماضي والحاضر: الاقتصاد التركي والاستثمارات الأجنبية الدوافع والمعوقات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، على الرابط الالكتروني: https://democraticac.de/?p=١٦١٧٩.

(١٩) الصناعات العسكرية التركية.. كيف تحولت انقرة من دولة مرتهنة للاستيراد الى قوة دولية صاعدة، اخبار قناة الجزيرة، ١٧.١٢.٢٠٢٠، ١٠:٥٩ بتوقيت مكة المكرمة، على الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/news/٢٠٢٠/١٢/١٧/الصناعات-العسكرية-التركية-كيف-تحولت، تاريخ الزيارة: ١٧,٠٧,٢٠٢٢.

(٢٠) احمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠.

(٢١) حسن الشاغل، كيف تغيرت تركيا خلال خمس سنوات: تطور الصناعات العسكرية التركية في الفترة ٢٠١٤- ٢٠٢٠، مركز الاناضول لدراسات الشرق الأدنى، ٢٠٢١، ص ١١.

(٢٢) معمر منعم العمار، تركيا والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، دار الحكمة للطباعة والنشر، لندن، ط ١، ٢٠٢٢، ص ٣٠٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

(٢٤) نادرة وهاب احمد الفيلي، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٩٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٢٦) عبد الحافظ الصاوي، في ظل رئاسة العدالة والتنمية.. إنجازات اقتصادية تركية تقابلها تحديات عديدة، موقع قناة الجزيرة، ١٣.٠٢.٢٠٢٢، على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/٢٠٢٢/٢/١٤/رئاسة-العدالة-والتنمية-بتركيا-تحديات تاريخ الزيارة ٠٤.١١.٢٠٢٢

(٢٧) يوسف حسين عمر، تركيا التاريخ السياسي الحديث والمعاصر ١٩٢٣-٢٠١٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط ١، قطر، ٢٠٢١، ص ٥٠٢.

(٢٨) احمد يوسف الكيطان، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(٢٩) نهى مثنى نجم الدين، السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل في مدة حكومة حزب العدالة والتنمية، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٨، ص ١٣٥.

(٣٠) احمد نجم عبود، محاولات تركيا الانضمام الى الاتحاد الأوروبي ٢٠٠٢ نهاية ٢٠١٣، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ١٣٠ –١٢٩.

(٣١) يوسف حسين عمر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٢.

(٣٢) نهى مثنى نجم الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤ –١٣٥.

(٣٣) معمر منعم العمار، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٤ –١٦٥.

(٣٤) عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية الاتجاهات التحالفات المرنة سياسة القوة، المركز الديمقراطي العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط ١، قطر، ٢٠٢١، ص ١٢٣.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ص ١٢٤ –١٢٥.

(٣٦) احمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٣.

(٣٧) احمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣١٣ –٣١٤.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.

(٣٩) جنى جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط ١، قطر، ٢٠١٩، ص ٧٧.

(٤٠) محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي ١٩٩٣ –٢٠١٠، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه ٩٢، ط ١، ٢٠١٠، ص ١٠٠.

(٤١) رواء جاسم لطيف السعدي، الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط– كلية الآداب والعلوم، عمان، ٢٠١٠، ص ٨٩.

(٤٢) احمد نجم عبود، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٤٣) خضير عباس احمد النداوي، التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة الخلفيات والتجليات والاحتمالات المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢، العدد ٩٩، ٢٠١٦، ص ٣٥٥.

(٤٤) نفطية محمد، القوة الناعمة في العلاقات الدولية دراسة حالة تركيا ٢٠٠٢ –٢٠١٧، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧، ص ص ٦٠ –٦١.

(٤٥) سمير سبيتان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

(٤٦) احمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.

(٤٧) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

(٤٨) رنا عبد العزيز الخماش، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦.

(٤٩) المجتمع في تركيا، وقائع الشرق الأوسط وشمال افريقيا، لموقع fanack.com، بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٣، على الرابط: https://fanack.com/ar/turkey/society–of–turkey/ تاريخ الزيارة ٠٤.١١.٢٠٢٢.

(٥٠) جنى جبور، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤.

(٥١) احمد مشعان نجم، سياسة تركيا الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(٥٢) احمد يوسف الكيطان، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تحولات الداخل ورهانات الخارج، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط ١، عمان، ٢٠١٥، ص ١١٣ –١١٥.

(٥٣) معمر منعم العمار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٦.

(٥٤) إسماعيل عزام، ١٥ عاماً في السلطة.. كيف غير اردوغان علمانية تركيا، موقع قناة DW، بتاريخ ١٤.٠٣.٢٠١٤، على الرابط: https://www.dw.com/ar/١٥-عاماً-في-السلطة-كيف-غيّر-أردوغان-علمانية-تركيا/a-٤٢٩٧٠٠١٩ تاريخ الزيارة ٠٤.١١.٢٠٢٢.

(٥٥) اردوغان يسرد اهم إنجازات تركيا.. ويتعهد بالمزيد في السنوات القادمة، موقع ترك برس، ١ يناير ٢٠٢٠، على الرابط: https://www.turkpress.co/node/٦٧٤٧٠ تاريخ الزيارة ٠٤.١١.٢٠٢٢.

(٥٦) جنى جبور، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

(٥٧) مستعرضاً إنجازات ٢٠٢١ اردوغان: سنواصل العمل على تحقيق اهداف تركيا، قناة TRTعربي، ١ يناير ٢٠٢١، على الرابط: https://www.trtarabi.com/now/مستعرضا-إنجازات-٢٠٢١-أردوغان-سنواصل-العمل-على-تحقيق-أهداف-تركيا-٧٥٥٩٧٨٢ تاريخ الزيارة: ٠٤.١١.٢٠٢٢.

(٥٨) عبد الحافظ الصاوي، مصدر سبق ذكره، تاريخ الزيارة ٠٤.١١.٢٠٢٢.